



مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ - إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ - الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ - بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ - إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

غطت مساحة المشهد الفلسطيني مؤخرًا عددًا من القضايا التي شكّلت محور اللقاءات والندوات التي تناولتها وسائل الإعلام مُركزةً على التفاهات التي عُقدت في القاهرة بين حماس ومصر والقيادي السابق في حركة فتح محمد دحلان، والتي أخذت طريقها للتنفيذ بإقامة منطقة عازلة في الجانب الفلسطيني على الحدود بين قطاع غزة ومصر، وتدفق الإمدادات النفطية عبر مصر إلى قطاع غزة، وبداية التسهيلات على المعبر تمهيداً لفتحه بشكلٍ كاملٍ بعد تجهيزه. كل ذلك فيما تتواصل إجراءات السلطة الفلسطينية ضدّ حركة حماس مؤديّةً إلى مزيدٍ من المعاناة لفلسطينيي القطاع. وفي محاولة للوقوف على طبيعة التفاهات والحدّ من تأثيرها قام الرئيس عباس كما يبدو خلال زيارته للقاهرة بمحاولة فشلت في الحدّ من اندفاع التفاهات للأمام، وقطع الطريق أمام محمد دحلان الخصم التقليدي للرئيس عباس.

فيما حلّ المبعوث الأمريكي في زيارة لرام الله وتل أبيب في جولةٍ جديدةٍ من المباحثات لاطلاق المفاوضات برعايةٍ أمريكيةٍ، استبقها العدو بمزيدٍ من الإجراءات الاستيطانية، والتشكيك في جدوى تلك الجهود، وإمكانية وصولها إلى هدفها، وهي الإجراءات التي لقيت تنديد دولي (فرنسي، بريطاني، إيطالي، إسباني) كونها ستؤدّي إلى انهيار حلّ الدولتين وستقتضي على فرص التسوية. فيما أصدرت اليونسكو قرارين بشأن القدس والخليل، لقيتا ترحيباً فلسطينياً، وتنديداً من العدو الصهيوني، الذي اتّهم المنظمة بالتحيز ضدّ إسرائيل.

فيما أنهت قوات الاحتلال تدريبات على سيناريو عدوان جديد على قطاع غزة، يتضمّن الاجتياح للقطاع، والدخول عميقاً خلفاً للحرب السابقة. وفي الوقت نفسه تخرج تصريحات تؤكّد أنّ إسرائيل غير معنيّة بالذهاب إلى حربٍ في غزة. وعلت مؤخرًا الأصوات الإعلامية التي تتحدّث عن مفاوضات أوليّة بين المقاومة والعدو بهدف إبرام صفقةٍ جديدةٍ لتبادل الأسرى.

جهود إطلاق المفاوضات

مستبقاً اللقاءات التي أجزاها الموفد الأمريكي في إطار الجهود لتحريك عجلة المسار التفاوضي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، دعا وزير الحرب الإسرائيلي أفغدور لبيرمان، مبعوث الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الخاص بقضايا الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، إلى التخلي عن أي خطط للمضي قدماً في عملية سلام ثنائية مع الفلسطينيين.

ونقلت صحيفة "جيروزايم بوست" الإسرائيلية، عن لبيرمان قوله في اجتماع لحزب "إسرائيل بيتنا" اليميني الذي يتزعمه: "حاولت حكومات متعدّدة منذ العام ١٩٩٣ تحقيق السلام مع الفلسطينيين على أساس اتفاقات ثنائية ولكن دون جدوى". مضيفاً أنّ "الفلسطينيون يسعون إلى تعزيز القرارات المعادية لإسرائيل في الأمم المتحدة، فكيف يمكن لنا أن نتق بنوايا القيادة الفلسطينية السلمية، لذلك أدعو غرينبلات إلى التخلي عن خطته، لأنني أشك أننا بهذه النوايا نستطيع أن ندفع عملية السلام إلى الأمام، لا يمكن التوصل إلى اتفاق تاريخي أو بعيد المدى".

فيما عُقد اجتماع فلسطيني - أميركي، للتباحث والتشاور لإعادة إحياء عملية السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بهدف التوصل لإبرام معاهدة سلام دائمة، وقالت مصادر إعلامية بأن الجانب الفلسطيني أكد خلال اللقاء أنّ مواقفه مستندة إلى القانون الدولي والشرعية الدولية، ووجوب وقف كافة النشاطات الاستيطانية، بما يشمل القدس الشرقية المحتلة، ووصولاً إلى إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطين المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

وحول ما سُرب من معلومات عن صفقة القرن التي تنوي الإدارة الأمريكية إنجازها في المنطقة لحلّ القضية الفلسطينية، انبرى قادة الفصائل الفلسطينية للتأكيد على أنّ ما يجري الحديث عنه في إطار ما عُرف بـ"صفقة القرن" هي أوصلو جديدة ولن يقبلها أي فلسطيني. وقال عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، وليد العوض: "إنّ ما يجري الإعداد له داخل الدوائر المعادية للشعب الفلسطيني، تحت مسمى صفقة القرن، يتجاوز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ويهدف لمكافأة الاحتلال".

وذكر أنّ مخاطر الصفقة تتلخّص في دفع المواطن الفلسطيني، لأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة، مبيّناً أن حزبه يتعاطى مع الجهود بمدى خدمتها لحقوق الفلسطينيين، وإمكانية إعطائهم دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس.

فيما قال عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، طلال أبو ظريفية: "إن الإدارة الأمريكية بتحالفها مع إسرائيل تريد أن تجنّد المنطقة بما يخدم مصالحها، وبالتالي علينا كفلسطينيين أن نغادر أية أوهام يمكن أن تأتي بها إدارة ترامب بزعم حلّ الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، من خلال ما يسمّى المؤتمر الإقليمي". وحذّر أبو ظريفية خلال حديثه لـ "دنيا الوطن" من مغبة التساوق مع هذه المشاريع المشبوهة التي تهدف لقلب معادلة الصراع من خلال تطبيع بعض الدول العربية مع إسرائيل، ومن ثم العودة للمفاوضات وفق الشروط التي تضعها حكومة نتنياهو، معتبراً أنّ ذلك مضيعة للوقت، لذلك فإنّ أية مفاوضات يجب أن تستند إلى وقف كامل للاستيطان، والإفراج عن الأسرى، وبناء المفاوضات وفق قرارات الشرعية الدولية، وبرعاية دول دائمة العضوية بمجلس الأمن وضمن سقف زمني محدّد تسير عليه العملية التفاوضية. وعن إمكانية قبول القيادة الفلسطينية بصفقة ترامب، أكد أنّ أية خطوات قد تتخذها القيادة بعيداً عن الإجماع الوطني الفلسطيني

تلحق الأذى بالحالة الفلسطينية، وتزيد الانقسامات الفلسطينية، داعياً لوضع استراتيجيات جديدة تُنتهي الانقسام وتعيد الوحدة بين شطري الوطن، وتعمل على تدويل القضية الفلسطينية.

إلى ذلك، أوضح عضو المكتب السياسي للجهة الشعبية كايد الغول، أن جوهر الصفقة سيكون كيفية تجاوز الحقوق الفلسطينية، ولذلك فالشعبية ترفض التعامل مع الصفقة، وترفض كذلك أن يتجاوب الفلسطينيون والعرب معها، داعياً للتمسك بقرارات الشرعية الدولية، والمتعلقة بحق العودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على أراضي العام ٦٧ بما فيها القدس. وأضاف الغول: "دون تلك الطلبات، يعتبر استمراراً في هدر الحقوق، ومكافأة المحتل ومساغية في المنطقة"، لافتاً إلى أن الشعبية بدورها ستقاوم الصفقة كما قاومت أوسلو، لاسيما وأن كل المشاريع ذات التشابه مع صفقة القرن كان مصيرها الفشل.

وكان رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، قال في وقت سابق: "منذ وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، وبضغط إسرائيلي بدأت تحركات لفرض ما يسمّى بـ"صفقة القرن"، بهدف تصفية القضية الفلسطينية"، مؤكداً أن أية حلول أو تسويات تتعارض مع حقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة لن يكتب لها النجاح، وحركته ستقف سداً منيعاً في وجه كل صفقة مشبوهة تنتهك مصالح الفلسطينيين. وقال: "كما أسقطنا مؤامرات سابقة لتصفية قضيتنا العادلة فإننا نستطيع فعل ذلك، وعلى العالم أن ينصت لصوت الحق والإنصاف"، على حدّ تعبيره.

فيما لخص نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، موسى أبو مرزوق ملامح السياسة الأمريكية الجديدة في إطار ما عُرف إعلامياً بـ"صفقة القرن"، مبيّناً أنها لن تمرّ مهما ساءت الأوضاع الإقليمية، وأنشغل الإقليم بنفسه، مبيّناً أن السياسة الأمريكية ترغب في كيان فلسطيني وليس دولة، وكونفدرالية مع الأردن ومصر، وإنهاء مشكلة اللاجئين وتوطينهم، مع التأكيد على يهودية إسرائيل، في سبيل إحلال سلام شامل في المنطقة.

مستجدات الأوضاع في غزة

يُضح من متابعة تطوّر التفاهات على الأرض أن محور الصفقة الأساس هو وجود مصالح مشتركة بين جميع الأطراف في إقصاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي تشكو مصر ودول الخليج من ضعفه، كما أن حماس غاضبة منه، نظراً لفشل كل محاولات الحوار بينهما، وقبوله مؤخراً شروطاً أميركية، منها قطع رواتب الموظفين وعائلات الأسرى، وتقليص دعم وقود كهرباء غزة، ما دفع حماس لدعم عودة دحلان إلى الساحة أو القبول بها، مقابل مشاركته في فكّ حصار غزة بالتنسيق مع مصر والإمارات لحل مشاكل الكهرباء ودفع رواتب الموظفين المتأخرة، وفتح دائم لمعبر رفح.

ورغم ذلك النفي يبقى لدحلان دوره الكبير في المشهد في غزة، فهو يشارك -بما يعادل ١٢ مليون جنيه من أموال الإمارات- في إنهاء ملفّ الدم (ديات قتلى المواجهات التي سبقت سيطرة حماس على غزة)، أو ما يسمّى "ملفّ المصالحة المجتمعية"، بدفع تعويضات لعائلات ضحايا الأحداث الدامية حينذاك.

وهناك لجنة مشتركة من حماس وأنصار دحلان تدير ملف "ديات" القتلى حالياً من أموال إماراتية، وبحسب مسؤول إعلامي سابق في غزة انتهت تقريباً من ٩٠% من العائلات (٦٠٠ قتيل أكثر من نصفهم من حماس).

ولا يتوقف الدعم الإماراتي لغزة على ملف الديات فقط، فقد حوّلت عن طريق دحلان مبلغاً من المال للفقراء في القطاع، تمّ توزيعه من خلال بنك تابع لحماس.

وتضيف المصادر أنّ حماس نجحت في مؤتمرات العين السخنة في إقناع القاهرة بأهمية التبادل التجاري مع غزة، وكيف أنّه يمكن أن يصل إلى ٧ مليارات دولار سنوياً، أي بما يقترب من دخل قناة السويس (٨ مليارات)، لأن التبادل التجاري بين غزة وإسرائيل في الوقت الراهن يصل إلى ٤ مليارات دولار.

ومن عوامل تحسين العلاقة بين القاهرة وغزة "السولار" المصري، الذي بدأ نقله مؤخراً إلى غزة، إذ إن جودته أعلى من نظيره المستورد من إسرائيل، وأرخص منه بمقدار "شيكل" (حيث يبلغ سعر المصري ٣,٣ دولار)، كما أن ريع شراء السولار الإسرائيلي يدخل في حساب حكومة السلطة الفلسطينية، بينما سيدخل ريع السولار المصري في حساب حكومة غزة.

المراقبون أكدوا أن الكلّ "يلعب على المكشوف"، فحماس تسعى للتخفيف عن أهل غزة بجهود دحلان وأموال الإمارات وتسهيلات مصر، والأطراف الأخرى لها مصالح في هذه الصفقة، منها عدم إستئثار قطر بملف حماس.

دول حصار قطر من جهتها تريد أخذ مكان قطر في الدعم المقدم لحماس، وحماس ليست لديها مشكلة فيمن يدفع، والمقابل هو السماح لدحلان بالعودة عبر غزة، كما أنّ الأخير يسعى لاستغلال الموقف المعقد في القطاع لانتراع دور سياسي والعودة لفلسطين ليخلف عباس عبر بوابة غزة، والانطلاق منها للسيطرة على فتح والسلطة الفلسطينية، ومصر والإمارات تساعدان دحلان لأنه مشروعهما في فلسطين، بحسب قيادي سابق من حركة حماس.

وإنّ التحسّن في العلاقات المصرية مع حماس ليس مجرد "احتواء" من جانب القاهرة ودول الخليج بدلاً من الصدام، وإبعادها عن حوض قطر، بل إنّ التحسّن بين القاهرة وقيادة حماس بدأ منذ مؤتمرات العين السخنة (٣ مؤتمرات)، التي عُقدت بمصر العام الماضي والحالي، "وهذا ما هيئ الأجرؤ للتقدّم الحالي في التعاون".

وإنّ "معادلة التحسّن في العلاقات بين مصر وحماس تقوم على أسس من المصالح المشتركة ومسائل مثل فتح المعبر ومنطقة حرة للتبادل التجاري، هي مجرد نقاط فرعية في المعادلة الكلية، فمصر كانت ترتب لإطار عام شامل للعلاقات (غير مؤقت)، وهو ما بدأ يتبلور في الفترة الأخيرة بصورة أوضح. فالمسألة هي حرص الطرفين على علاقات مصلحية أكثر من الودّية". حيث تريد حماس الاستقواء بدور مصر، ومصر تريد من حماس حماية حدودها وعدم السماح بأن تتحوّل الحدود أو غزة إلى ملاذ آمن لإرهابي داعش في سيناء.

من جهة أخرى يرى بعض المراقبين أنّ الهدف هو إبعاد حماس عن قطر، فتحسّن العلاقات بين مصر وحماس يُنظر له من عدّة زوايا، منها: تطوّرات الوضع والتغييرات المقبلة على المنطقة، ودخول الإمارات على الخط عبر رجلها "دحلان" لرغبتهم في عدم ترك حماس في علاقة خاصة مع قطر، و "استثناء حماس

من الشروط الخاصة بحصار قطر نابع من تعمد هذه الدول سحب حماس وإبعادها عن قطر". وإن التطورات القادمة في المنطقة، ومنها موقف الإدارة الأميركية الجديد وصفقة القرن، تدخل ضمن محاولات تطويع حماس، ودفعها لتعاون أمني، مع أن هذه الصفقة في مراحلها المبكرة. ويبدو أن "السبب الأهم في حلحلة الأمور هو دخول الإمارات ومصر على خط التفاهات الجديدة مع حماس، وفق رؤية تخدم مصالح كل الأطراف، بهدف وضع قطر في الزاوية وفرض شروط وإملاءات تتساق مع السياسة الخليجية الجديدة في المنطقة".

وإنّ دول الخليج لم تصطدم مع حماس لاعتبارات تتعلّق بالمناخ الجديد بين مصر وحماس، حتى لا تعرقل التقارب المصري الحمساوي، مع العلم بأنّ علاقة حماس بدول الخليج لم تكن مقطوعة، بل كانت أفضل من علاقتها بمصر في بعض الأحيان. وإنّ "المصالحة الخليجية (مع حماس) جزء من المصالحة المصرية"، مشيراً إلى أنّ حماس كانت علاقتها بدول الخليج جيدة، ولم تكن سيئة، لهذا لم يكن استثنائها من شروط حصار قطر أمراً صعباً، طالما يحقّق مصالح مصر ومصالحها.

وكانت العلاقة الوحيدة بين قطاع غزة ودول الخليج هي من خلال قطر، فقطر هي التي قدّمت الأموال لحماس، وتوسّطت بين إسرائيل وحماس، واستقبلت قادة حماس للإقامة والعمل من العاصمة الدوحة، ويبدو أنّها في الظروف الجديدة مع دول الخليج ليس بمقدورها مواصلة مساعدة قطاع غزة، سيّما عندما يطلبون منها قطع علاقاتها بحماس.

ولأنّ محمد دحلان هو الآن رجل القاهرة والبحرين والرياض وأبو ظبي في قطاع غزة، وواحدة من وظائفه ستكون تحويل قطاع غزة من منطقة نفوذ قطري إلى منطقة نفوذ لدول الخليج ومصر، كان من الصعب للغاية الافتراض بأنّ زيارة الرئيس عباس للقاهرة يمكنها منع هذه التطورات.

فيما قال رئيس أركان جيش الاحتلال غادي ايزنكوت، في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست أنّه يجب الفهم بأنّ الأمور تشير إلى خطوة أولى وأولى لنزع مراكز الحكم في السلطة الفلسطينية من الرئيس عباس، ووضع دحلان في موقف مفضّل لدى بقية المتنافسين على منصب رئيس السلطة الفلسطينية.

وإذا سلكت كلٌّ من القاهرة والرياض والبحرين وأبو ظبي طريق عزل حكام في العالم العربي مثل المواجهة مع قطر، فليس أمامهم أيّ عقبة للتصرّف بنفس الطريقة في السلطة الفلسطينية أيضاً وبمن يحكم رام الله.

العملية ليست سهلة ولن تمرّ بهدوء، فهناك منافسون آخرون على منصب رئاسة السلطة مثل جبريل الرجوب، الخصم اللدود لدحلان منذ زمن بعيد، فهل سيتجاوز ذلك بهدوء؟ وهذا ما سيؤدّي إلى التوتّر في الضفة الغربية، وما دفع رئيس أركان جيش العدو ايزنكوت للقول بأننا نواجه مرحلة من أعمال الشغب والمواجهات الصعبة في السلطة الفلسطينية، في حال رحيل الرئيس عباس بشكلٍ أو بآخر، وأنّ جيش الاحتلال تجهّز لمثل هذا السيناريو.

زيارة الرئيس عباس للقاهرة

وفي جهدٍ لرئيس السلطة للوقوف على حقيقة التفاهات والحدّ من نتائجها، قام الأخير بزيارة القاهرة والتقى القيادة المصرية، فيما أكّدت مصادر دبلوماسية مصرية فشل زيارة الرئيس محمود عباس، إلى القاهرة، في تحقيق الأهداف التي سعى إليها، خصوصاً في ضوء ما أثير عن إلغاء الزيارة من قبل مصر ثم العودة مرة أخرى بعد اتصالات من وسطاء في السلطة.

وأفيد أنّ القاهرة رفضت مطالب عباس الخاصة بوقف الاتفاق الذي دخل حيّز التنفيذ بين حركة "حماس" ومحمد دحلان، ومصر، والذي يقضي بفتح معبر رفح بصفة شبه دائمة. ورفضت مطلباً آخر لعباس بتسليم إدارة الجانب الفلسطيني لمعبر رفح للحرس الرئاسي التابع له في حال اتّخاذ قرار بتشغيل المعبر، وفقاً لاتفاق القاهرة عام ٢٠١٤، بدلا من تسليمه لأفراد تابعين لدحلان في إطار التفاهات التي توصل لها وفد "حماس".

فيما خلا البيان الختامي لزيارة عباس الذي تلاه المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية، السفير علاء يوسف، من الإشارة لأي حديث بشأن المصالحة الفلسطينية، وهي المحور الأبرز لزيارة الرئيس عباس، في إشارة واضحة لعدم التوصل إلى أي اتفاق بشأنها.

وأوضحت المصادر، أنّ الطرف المصري أبلغ الرئيس عباس بأنّ الباب مفتوح أمامه للدخول في اتفاق واسع يشمل دحلان لإدارة الشأن الفلسطيني، إلى حين إجراء انتخابات المجلس التشريعي والرئاسة، وهو ما رفضه الرئيس عباس، مشدداً على عدم وجود أي صفة لدحلان لكي يكون ممثلاً في أي اتفاقات، مؤكداً أنّ المعني الوحيد بإدارة الشأن الفلسطيني هو السلطة الفلسطينية ورجالها.

وحول مطلب عباس للطرف المصري بعدم التدخل في الأزمة الدائرة بينه وبين حركة "حماس"، طالباً عدم قيام مصر بإمداد قطاع غزة باحتياجاته لئلا يتمكّن من الضغط على الحركة، أكّد الطرف المصري بحسب المصادر الدبلوماسية أنّ ذلك قرار القاهرة ويتعلّق بأمنها في شقّه الخاص بحدودها الشرقية، وهي التي تحدده، في إشارة لرفض مطلبه.

وأعلن المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية، أنّ الرئيس عباس استهلّ اللقاء بتأكيد حرصه المستمرّ على لقاء السيسي والتشاور مع مصر، وأنّ اللقاء شهد استعراضاً لآخر تطوّرات القضية الفلسطينية وسبّل إحياء عملية السلام، وأكّد الرئيس السيسي موقف مصر الثابت وسعيها للتوصل إلى حلّ عادلٍ وشاملٍ يضمن حقّ الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة على حدود الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس المحتلة.

وأكّد المتحدث الرئاسي أنّ القضية الفلسطينية تأتي دائماً على رأس أولويات مصر، وأنّ التوصل إلى حلّ لها يُعدّ ركيزة أساسية لاستعادة الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، كما سيُسهم في تهيئة المناخ اللازم لتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي بما يلبي طموح شعوب ودول المنطقة. وذكر يوسف أنّ السيسي أكّد أهمية دفع الجهود الرامية للتوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية، مشيراً إلى أنّ مصر ستواصل جهودها لاستئناف المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

وتوقّعت المصادر المصريّة إقدام عباس على تشديد الحصار الذي تقوم به السلطة الفلسطينية على قطاع غزة، في محاولة لإجبار حركة "حماس" التي تدير القطاع على الرضوخ لمطالب السلطة، فيما تشهد

العلاقات بين "حماس" ومصر تحسناً غير مسبوق بعد تفاهات أجرتها الحركة مع شخصيات محسوبة على دحلان، تضيقت عودة رجاله إلى القطاع، ومشاركتهم في إدارته، وهو ما تمت بلورته خلال زيارتين لوفدين من "حماس"، أحدهما زار القاهرة لمدة ٩ أيام وترأسه السنوار، والآخر زارها الأسبوع الأخير، برئاسة عضو المكتب السياسي للحركة، روجي مشتهي. هاتان الزيارتان أسفرتا عن مجموعة من الإجراءات على الأرض، أبرزها إعلان الحركة إقامة منطقة عازلة بعمق ١٠٠ متر بطول الشريط الحدودي مع مصر، كما قامت القاهرة من جانبها بإمداد قطاع غزة بنحو مليوني لتر من السولار لحل أزمة الكهرباء والوقود في القطاع.

وقد كشف الرئيس عباس أنّ مبعوث الأمم المتحدة لعملية السلام، نيكولاي ملادينوف، طلب منه السماح له بالذهاب إلى غزة للتحدث مع قيادة حماس مرتين، و"إذا نجح ملادينوف، فأهلاً وسهلاً، مستعدون للعودة إلى ما كنا عليه"، مشدداً على ضرورة قيام حركة حماس بالغاء "الحكومة" التي شكّلتها في قطاع غزة (اللجنة الإدارية)، وتفعيل حكومة الوفاق الوطني، ثم الذهاب إلى الانتخابات، مؤكداً أنه "إذا لم يحصل هذا، فنحن لنا إجراءاتنا".

وفيما يتعلّق بإجراءاته ضد قطاع غزة أكدّ عباس أنه لم يوقف كل شيء عن غزة، قائلاً: "أوقف بعض المصاريف على أمل أن تفهم حماس أنّ الطريق الذي تسير فيه خطر ويضرّ بالمصلحة الفلسطينية"، متابعاً: "ولا زلت عندي أمل أن تتراجع حماس عن هذا".

من جهته قال عضو اللجنة المركزية في حركة فتح، محمد اشتية، أنّ مصر مؤمنة بكون غزة جزءاً من وحدة فلسطينية لن تساهم بفسلها، فالقطاع هو خاصرة سيناء الأمنية وكل ما تقوم به مصر هو لخدمة مصالحها الأمنية.

وزيارة الرئيس عباس إلى مصر، أكدت على التوافق الفلسطيني المصري على مجموعة نقاط أولها الشرعية الفلسطينية المتمثلة بالرئيس عباس، والتشارك بالرؤية السياسية المتمثلة بضرورة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ بما يشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، ورفض وجود كيان منفصل في غزة. وأضاف: "إنّ حماس تبحث عن مخارج وكلها خارج السياق الفلسطيني، ونحن لا نبحث عن عقوبات لغزة، لكننا نبحث عن حلول للانشقاق الذي بدأ منذ ١٠ أعوام"، وقال: "قدّمنا مبادرة بثلاثة نقاط ونريد من حماس إجابة عليها، وهي: حلّ اللجنة الإدارية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تكون حماس جزءاً منها، والاحتكام لانتخابات تشريعية ورئاسية، ونحن جاهزون للمصالحة غداً لو وافقت حماس على النقاط الثلاثة"، مشيراً أنه حالياً أصبحت غزة ميداناً للتقاطعات العربية.

ويبدو أنّ المصريين والإمارات أرادوا استخدام أسلوب الضغط على الرئيس عباس لدفعه للقبول بالأمر الواقع الذي من شأنه أن يُعيد دحلان إلى المشهد السياسي الفلسطيني من بوابة قطاع غزة، بعد أن استخدموا الضغوط على حماس لإضعافها ودفعها لقبول بدور لدحلان كانت ترفضه في الأحوال العادية، لكن اشتداد الحصار وإجراءات أبو مازن بخصوص الرواتب والكهرباء والمرضى، عدا عن الأزمة القطرية – الخليجية، واستهداف حماس بتصنيفها كحركة إرهابية، أنزلها لقبول بهذا المدخل الذي أراده المصريين ويحمل في طياته رضى إسرائيلي واضح من أجل احتواء حركة حماس وتحجيم دورها.

قرارات اليونسكو

منذ العام ١٩٦٨ وحتى آخر قرار، بلغ عدد القرارات التي صدرت عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) بشأن مدينة القدس، ٨٤ قراراً. وقد وُجّهت إدانة لإسرائيل في العديد منها وأكّدت على ضرورة الحفاظ على الطابع الديني والثقافي والسكاني للمدينة المقدّسة خاصة القدس القديمة. وهي قرارات تعبّر عن دعم اليونسكو للحقوق الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وتتسجم مع تطّعات المجتمع الدولي وقواعد القانون الدولي الراضة لسياسة الاحتلال وإجراءاته الباطلة.

ورغم صدور هذا الكمّ من القرارات إلّا أنّ إسرائيل على أرض الواقع لم تُنفذ حتى الآن قرارات اليونسكو المتعلقة بمنعها من الاستمرار في الحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك أو بجواره أو في مواقع أثرية أخرى في مدينة القدس. وتحاول بشتّى الوسائل انتهاك القرارات التي صدرت عن اليونسكو ولجنة التراث التابعة لها بخصوص القدس دون وازع أخلاقي أو قانوني أو اعتراف بالمواثيق والمعاهدات الدولية.

وواضح من الموقف الإسرائيلي المُتَنكّر للقرارات، أنّه لا يوجد متابعة دولية لتنفيذ قرارات اليونسكو المتعلقة بجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس التي تتمتع بوضع دولي خاص لمنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي من مواصلة انتهاكاتها الجسيمة بحق المدينة المقدّسة، والأماكن الدينية الأخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ممّا يبقي القرارات في إطار الفعالية الإعلامية والمعنوية أكثر منها إلزاماً للاحتلال بمضمون عملي.

ومن جهة أخرى وفي قرار لاحق أدرجت "اليونسكو"، الحرم الإبراهيمي ومدينة الخليل في فلسطين على قائمة التراث العالمي حيث قرّرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم أنّ البلدة القديمة في مدينة الخليل منطقة محمية، وصوّتت لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو على مشروع قرار قدّمه الفلسطينيون، يُعلن أنّ البلدة القديمة في الخليل، بما في ذلك المنطقة التي يعيش فيها المستوطنون، منطقة تعرف "بقيمتها العالمية الإستثنائية".

وتقول إسرائيل أنّ القرار حول الخليل -والذي يشير إلى المدينة بوصفها "إسلامية"- يُنكر آلاف السنين من الروابط اليهودية بالمدينة. وقالت وزارة الخارجية الإسرائيلية أنّ الفلسطينيين "يحاولون إعادة كتابة التاريخ اليهودي وتاريخ المنطقة"، بسعيهم إعلان الحرم الإبراهيمي "كجزء من التراث الوطني الفلسطيني".

وتتمتع الخليل، التي يقول التقليد أنّها كانت موطن النبي إبراهيم (ع) الذي عاش ودفن فيها، بوضع خاص في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتشكّل دائماً موضوعاً منفصلاً في المفاوضات، وتعدّ الخليل أحد أقدم المدن في العالم، ويعود تاريخها إلى العصر الحجري، أو أكثر من ٣٠٠٠ عام قبل الميلاد.

وأصبحت البلدة القديمة في الخليل رابع ممتلك ثقافي فلسطيني على لائحة التراث العالمي بعد القدس (البلدة العتيقة وأسوارها)، وبيت لحم (مكان ولادة السيد المسيح: كنيسة المهد ومسار الحجاج)، وبتير (فلسطين أرض العنب والزيتون: المشهد الثقافي لجنوب القدس).

إجراءات العدو في القدس

مشروع قانون "القدس الموحدة" وإجراء الاستفتاء يعتمد بالأساس على المقترح الذي قدّمه عضو الكنيست جدعون ساعر، عام ٢٠٠٧، وحظي بتوقيع العديد من أعضاء حزب الليكود، وأيضا ننتياهو الذي كان رئيساً لكتلة المعارضة.

ويشترط مقترح القانون الأول الذي قدّمه حزب "البيت اليهودي" موافقة ٨٠ عضو كنيست على أي قرار للإنسحاب من الشطر الشرقي للقدس المحتلة، ويهدف مشروع القانون إلى عرقلة أي عملية سياسية قد تُفضي إلى حل الدولتين، وبموجبها تكون القدس مقسمة بين إسرائيل والفلسطينيين.

وقد أجلت اللجنة الوزارية للتشريع في الكنيست الإسرائيلي التصويت على قانون أساس "القدس الموحدة"، على أن يتم عرضه مرة أخرى بعد أسبوع. وقدم وزير التعليم، نفتالي بينيت، اقتراحاً جديداً بشأن تعديل "قانون أساس القدس"، الذي يهدف أساساً إلى وضع عراقيل لتقسيم القدس مستقبلاً.

والاقتراح الذي يعمل عليه بينيت، سوية مع الوزير زئيف إلكين، وفي أعقاب معارضة رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو للاقتراح بصيغته الأولى، يُتيح إمكانية إغائه بسهولة نسبية، إذا طلبت الحكومة من الكنيست المصادقة على اتفاق سياسي يشتمل على تقسيم القدس.

وتبين أنّ بينيت طالب في البداية، أن يكون تقسيم القدس يحتاج إلى مصادقة غالبية تصل إلى ٨٠ عضو كنيست، وإلغاء هذا البند يلزم بالحصول على غالبية تصل إلى ٨٠ عضواً. وفي إطار التفاهات الجديدة، تقرر أنه يكفي مصادقة ٦١ عضو كنيست على إلغاء هذا البند، الذي أطلق عليه "بند تحصين القدس".

وفي إطار جهود اليمين في إحكام السيطرة على القدس وجوارها من المقرر أن يُطرح على الكنيست مشروع قانون لضم كبرى مستوطنات الضفة الغربية إلى القدس، وإعلانها مدينة كبرى بعد طرد الفلسطينيين من مخيم شعفاط وكفر عقب وعناتا، وهو قانون مقترح من أعضاء في حزب الليكود يهدف إلى ضم خمسة مستوطنات كبرى إلى القدس، وليس السيادة الإسرائيلية، مشيرة إلى أنّ الهدف من ذلك التحايل على القانون الدولي والرأي العام العالمي، الذي يرفض ضمّ تلك المستوطنات للسيادة الإسرائيلية.

وقالت صحيفة ידיعوت أحرونوت أنّ مشروع القانون يأتي في إطار المنافسة الشديدة بين أحزاب اليمين للفوز بأصوات اليمين الإسرائيلي خاصة بعد مبادرة حزب البيت اليهودي بشأن مشروع قانون منع تقسيم القدس، وقالت: "إنّ القانون سيُتيح تحويل القدس إلى مدينة ضخمة وكبيرة تضم ١٥٠ ألفاً من الإسرائيليين الذين يعيشون في كبرى المستوطنات الواقعة خارج الخط الأخضر وهي "معاليه أدوميم، جفعات زئيف، بيتار عيليت، إفرات، غوش عتصيون"، بحيث يعتبرها سلطات محلية مستقلة تدير شؤونها بنفسها في إطار تبعيتها للمدينة الكبرى القدس، ومساعي الاحتلال لتعميق تهويدها، ومحاصرة الوجود الفلسطيني فيها.

ورأت وزارة الخارجية والمغتربين في السلطة الفلسطينية: "إنّ بنيامين نتنياهو يستبق زيارة الممثل الخاص للرئيس الأمريكي دونالد ترامب بمشروع قانون لضم المستوطنات المحيطة بالقدس"، وإنّ حزب الليكود الذي يتزعمه نتنياهو، سيعمل على طرح مشروع قانون جديد لتكريس السيطرة الإسرائيلية على القدس المحتلة، لينافس من خلاله ما يسمّى بـ (قانون منع التخلي عن القدس)، الذي طرحه حزب "البيت اليهودي" برئاسة الوزير المتطرف "نفتالي بينيت". واعتبرت ذلك "استمراراً لسباق التطرف والعنصرية بين أركان اليمين الحاكم في إسرائيل، وفي إطار التنافس بين حزبي "الليكود"، و"البيت اليهودي" على قلب المستوطنين،

واليمين المتطرف. وأكدت الوزارة أنّ عمليات تهويد القدس والقوانين الهادفة إلى تكريس ضمّها، لن تنشئ حقاً لإسرائيل في المدينة المحتلة، مؤكّدة أنّ المجتمع الدولي وفي مقدّمته مجلس الأمن الدولي تخلى عن مسؤولياته القانونية والأخلاقية تجاه الاحتلال وجرائمه في فلسطين، ويشجّع الحكومة الإسرائيلية على المضي في مخططاتها الهادفة إلى تغيير معالم المدينة المقدسة، وطمس هويّتها، وفصلها عن محيطها الفلسطيني، بل ويشكل تواطؤاً مع الاحتلال الذي يسعى إلى حسم الوضع المستقبلي للقدس المحتلة من طرف واحد، متسائلة: "هل تخلى المجتمع الدولي عن التزامه بحلّ الدولتين؟ وما هو البديل المنطقي والواقعي الذي يطرحه على الشعب الفلسطيني من أجل نيل حريّته واستقلاله؟".

ومن جهةٍ أخرى لاقى قرار بناء وحدات استيطانية بالقدس المحتلة إستتكار وتنديد دولي، حيث أدانت كل من بريطانيا وإسبانيا، قرار الحكومة الإسرائيلية ببناء نحو ١٦٠٠ وحدة استيطانية في مستوطنات القدس الشرقية المحتلة، وقالت الدولتان إن البناء الاستيطاني يهدم حلّ الدولتين، وأن "المستوطنات ليست هي العائق الوحيد أمام السلام، فإنّ أفعالاً كهذه تبعدها أكثر فأكثر عن حلّ الدولتين، وعن الرؤية المشتركة لوجود إسرائيل تعيش بسلامة وأمن جنباً إلى جنب مع دولة فلسطينية فاعلة ومستقلة ومتّصلة الأراضي".

فيما أبدت الخارجية الفرنسية قلقها الكبير إزاء المعلومات التي تشير إلى احتمال الموافقة على مخططات إضافية، مشدّدة على أنّ هذه القرارات تهدّد بشدّة حلّ الدولتين. وكان رئيس الجمهورية الفرنسية ماكرون قال في ٥ تموز الجاري: "إنّ الاستيطان غير الشرعي من منظور القانون الدولي بلغ منذ مطلع العام الحالي مستوى لا صنوّ له وهذه القرارات تبعث إشارة جد سلبية من شأنها أن تقوّض الثقة الضرورية".

فيما أعربت وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية، عن قلقها إزاء تكثيف إسرائيل للتوسّع الاستيطاني، واعتبرت أنّ هذا القرار يعارض وبشكلٍ مباشر مبدأ حلّ الدولتين، ويعرّض للخطر فرص ضمان مستقبل السلام والأمن للطرفين.

صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل وحماس

قالت صحيفة "يديعوت أحرنوت"، أنّ صفقة تبادل للأسرى بين الجانب الإسرائيلي وحركة "حماس" في قطاع غزة بدأت تنضج، وأنّ الطرفين يقتربان من إنهاء المرحلة الأولى من صفقة تبادل الأسرى، مؤكّدة أنّ رعاية المحادثات الحاليّة حول المرحلة الأولى من صفقة الأسرى، هم مصر وروسيا ومبعوث الأمم المتحدة "نيكولاي ملادينوف"، وأنّ حركة "حماس" تشترط أن تقوم "إسرائيل"، بإطلاق سراح أسرى محرري صفقة وفاء الأحرار (التبادل السابق)، والذين اعتقلتهم حكومة الاحتلال خلال الأعوام السابقة، وإطلاق غير مشروط، للأسرى البرلمانيين والقاصرين والنساء، فيما سيكون المقابل معلومات محدودة عن مصير الأسرى الصهاينة في قطاع غزة.

والمرحلة الأولى أي مرحلة تبادل المعلومات قاربت على الانتهاء، والصفقة ستكون مشابهة لصفقة شاليط والتي استلمت إسرائيل قبلها من حماس فيديو، عن مصير الجندي شاليط، وبعدها تمّت الصفقة، وأفرجت إسرائيل على إثرها عن آلاف الأسرى الفلسطينيين.

وأفيد أنّ حركة حماس أعطت دوراً حصرياً لمصر، خصوصاً جهاز المخابرات العامة، لإتمام الصفقة لمبادلة أربعة أسرى إسرائيليين في مقابل إطلاق مئات الأسرى. وتحتجز حماس ضابطاً وجندياً إسرائيليين

هما هدار غولدن وأرون شاؤول. ولا يُعرف إن كان الضابط والجندي على قيد الحياة أم قُتلا، كما تحتجز الحركة إسرائيليّين آخرين.

وأكدت جهات إسرائيلية رسمية مشاركة في مفاوضات التبادل أنّ الأبناء التي يتمّ تداولها حول وجود تقدّم في المفاوضات غير صحيحة، وشدّد المسؤولون على أنّه "لا يوجد أي اتفاق قريب" وأنّه لا أساس لما نُشر في وسائل الإعلام.

وكان وزير الحرب الصهيوني أفيغدور ليبيرمان قد نفى حدوث أي تقدّم في "الجهود" الجارية لإتمام صفقة تبادل واستعادة الجنود الأسرى لدى المقاومة في غزة، زاعماً أنّ حركة حماس تدير حرباً نفسية ضد الإسرائيليين، وخاصةً عوائل القتلى والأسرى، وذلك بالحديث عن صفقة تبادل قريبة.

وفي الوقت الذي ينفي فيه بعض قادة العدو الأبناء حول الصفقة، ويتهمون حركة حماس بأنّها تمارس حرب نفسية وتحاول التخفيف من مآزقها بالحديث عن مفاوضات حول الأسرى، نقلت إذاعة جيش الاحتلال عن مصادر إسرائيلية رسمية تأكيدها وجود مفاوضات غير مباشرة مع حركة حماس حول صفقة تبادل أسرى.

وكما يبدو قدّم قادة حركة "حماس" ومسؤولون "إسرائيليون" معلومات وتقديرات متضاربة حول فرص توصّل الطرفين لصفقة تبادل أسرى، فقد ألمح رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، إسماعيل هنية، في خطابه الأخير إلى حدوث تطورات إيجابية على صعيد الصفقة، عندما قال: "إن عملية تحرير الأسرى الفلسطينيين من داخل السجون "الإسرائيلية" باتت أقرب من أي وقت". لكن في المقابل، فإنّ أفيغدور ليبيرمان، لا ينفي فقط حدوث تقدّم في الجهود الهادفة للتوصّل للصفقة، بل يزعم عدم وجود اتصالات مع الحركة بهذا الشأن.

لكن هناك ما يُدلّل على أنّه على الرغم من الجهود المصرية المكثفة، فإنّ الهوة بين مواقف الطرفين تقلّص من فرص إنجاز الصفقة في الوقت الحالي، وحسب ما كشفته صحيفة "معاريف"، فإنّ على رأس نقاط الخلاف التي تعوق التوصّل للاتفاق مطالبة "حماس" بأن تدفع إسرائيل "ثمناً"، مقابل الكشف عن معلومات عن أوضاع وحالة الجنود الأسرى.

وهناك عوامل تقلّص فرص التوصّل إلى صفقة في الوقت الحالي، من أبرزها البيئة السياسية الداخلية في إسرائيل التي تحدّ من فرص التوصّل للصفقة، إلى جانب اعتراض ممثلي حزب "البيت اليهودي" في الحكومة والبرلمان، فإنّ معظم وزراء الليكود يعارضون أيضاً أن يتمّ الإفراج عن عدد كبير من الأسرى في إطار أية صفقة.

ويرى وزراء اليمين الإسرائيلي أنّ الإفراج عن عدد كبير من الأسرى سيمسّ بقوة الردع الإسرائيلي، وسيحفّز الفلسطينيين على اعتماد عمليات الخطف كوسيلة لتحرير أسراهم. إلى جانب ذلك، فإنّ لجنة قضائية أمرت بتشكيلها حكومة بنيامين نتنياهو في أعقاب التوصّل لصفقة "وفاء الأحرار" قد أوصت بأن يتمّ الإفراج عن أسير فلسطيني مقابل كل أسير إسرائيلي.

وهناك في "إسرائيل" من يرى أن تدهور الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة جزاء الحصار يمكن إسرائيل من توظيف أوراق أخرى لإجبار "حماس" على إبداء مرونة بشأن ظروف وشروط الصفقة. وقد كشفت صحيفة "معاريف" أنّ إسرائيل تراهن على أن يتم إنجاز صفقة تبادل الأسرى ضمن صفقة أشمل، تشارك فيها مصر، وتضمن تخفيف مظاهر الحصار عن القطاع.

من الواضح أنّ إسرائيل تراهن على مفاعيل الحصار والدور المصري وإمكانية إسهامه في إقناع "حماس" بإبداء مرونة في مواقفها من الصفقة. لكن على الرغم من أنّ حركة حماس لم تعلن مطالبها للتوصل للصفقة، فإنّه يمكن القول أنّ الحركة لن تكون مستعدة للتوقيع على صفقة ما لم تسفر عن تحرير، على الأقل، نفس العدد من الأسرى الذين تمّ إطلاق سراحهم في "وفاء الأحرار".

التلويح بالحرب على غزة

كشف إعلام العدو عن انتهاء فرق من جيش الاحتلال من تدريبات عسكرية دامت على مدار أسبوع، جرى خلالها محاكاة احتلال قطاع غزة، وذلك مع حلول الذكرى السنوية الثالثة لآخر حرب شنّها إسرائيل ضد القطاع صيف عام ٢٠١٤، والتي دامت لـ ٥١ يوماً، وكانت الأعنف منذ بدء الصراع. وكشفت إسرائيل عن انتهاء قوات متخصصة من تدريبات في منطقة الجولان، حاكت قيام هذه الفرق بالدخول إلى عمق قطاع غزة، وخوض اشتباكات مسلحة، في إطار عملية لإعادة احتلال القطاع.

وقالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أنّ فرقاً من الجيش أنهت تدريبات عسكرية في منطقة الجولان المحتل، شارك خلالها آلاف الجنود من "لواء ناحال"، أحد قوات النخبة الإسرائيلية.

وذكرت أنّ كلا من الكتيبة رقم ٥٠، ورقم ٩٣١، ورقم ٩٣٢ وكتيبة الدوريات الحدودية، شاركت في التدريب، إضافة إلى دبابات من لواء ٤٠١ وقوات الهندسة وطائرات الاستطلاع.

وخلال التدريب جرت محاكاة قيام الدبابات بالتوغّل في عمق قطاع غزة، خلافاً لأحداث الحرب الأخيرة على القطاع صيف ٢٠١٤، حيث تمركزت الدبابات على الحدود الشرقية والشمالية للقطاع، دون أن تدخل في عمق أكبر في القطاع.

وأشارت الصحيفة إلى أنّ "لواء ناحال" هو أول من دخل القتال في أراضي قطاع غزة صيف ٢٠١٤، واحتل أراضي من منطقة بيت حانون وبيت لاهيا شمال القطاع.

وحسب الصحيفة فإنّ قائد هيئة الأركان العسكرية الجنرال غادي ايزنكوت، تفقّد تدريب الجنود على عدّة سيناريوهات للقتال داخل قطاع غزة، من بينها احتلال أراضي، واحتلال أحياء سكنية، وتطهير مبانٍ قيد الإنشاء، والقتال داخل الأنفاق، إضافة للقتال في أراضٍ مفتوحة وبين الأشجار. وكثيراً ما كانت إسرائيل تعلن أنّ أخطر ما يواجه أي عمل عسكري لها ضد قطاع غزة هو "الأنفاق الهجومية" التي شيدها النشطاء الفلسطينيون، حيث استخدموها في الحرب الأخيرة في تنفيذ هجمات خلف خطوط القوات المتوغّلة، وتمكّنوا من إيقاع خسائر في صفوف جنود الاحتلال. ومنذ أشهر شرعت إسرائيل في بناء "جدار إسمنتي" على طول الحدود الفاصلة مع غزة، حيث سيضرب في باطن الأرض، للقضاء على أي أنفاق مشيدة تخترق هذه الحدود

الفاصلة إلى البلدات الإسرائيلية، حيث تخشى إسرائيل من استغلالها في أي مواجهة مُقبلة، في تنفيذ عمليات خطف جنود وسكان من بلدات حدود القطاع.

إلى ذلك نشرت الصحيفة الإسرائيلية مقاطع مصوّرة للجنود، حيث ظهروا وهم يتمركزون في أبنية تشابه تلك الموجودة في قطاع غزة. وأوضحت أن السيناريوهات التي تدرب عليها الجنود، تشير لتدريبهم على الدخول في مناطق مأهولة بالسكان، وفي العمارات المرتفعة، وفي البلدات الشمالية في القطاع.

ومؤخراً أعلنت إسرائيل عن قيام جنودها بالعديد من التدريبات العسكرية، أحدها كان لقوات الكوماندوس، وأجري في جزيرة قبرص، كما أجرت تدريبات عدّة في مناطق "غلاف غزة" من بينها تدريبات حاكت إخلاء تلك المنطقة من السكان، تحسباً لوقوع حرب جديدة.

وأفيد أنّ التدريبات العسكرية الجديدة للجيش ستتواصل في الأسابيع المقبلة، وبعدها سيتمّ نقل "لواء ناحال" للقيام بمهامّه العسكرية.

وأفيد أن الجنود الآن في خضمّ التجهّز بمعدّات قتاليّة، لمواجهة أنفاق القطاع، حيث جرى تدريبهم على مواجهة القتال "تحت الأرض"، من خلال التدريب على كيفية دخول الأنفاق بمساعدة روبوتات ومعدّات خاصة.

يُشار إلى أنّ التدريبات العسكرية الجديدة جاءت رغم إعلان أكثر من مسؤول إسرائيلي مؤخراً عدم رغبة تل أبيب في شنّ حرب جديدة ضد قطاع غزة.

ويعيش قطاع غزة في حالة تهديّة مع إسرائيل، وفق الوساطة المصرية التي أنهت الحرب الأخيرة، وتنصّ التهديّة على وقف الهجمات المتبادلة بين الطرفين.

وضمن خطط تطوير العمل العسكري للجنود في أرض المعركة، أفيد عن قيام الجيش بعد شهرين، بتجربة في الوحدات العسكرية البرية، حيث سيتمّ توزيع أدوات "روبوتية" وظيفتها حمل عتاد الجنود في الميدان.